**الفصل الرابع: الموازنة العامة (تابع)**

**ثانيا**: القواعد الفنية لميزانية الدولة:

من المبادئ التقنية بإعداد الميزانية العامة :
- مبدا وحدة الميزانية : أي إدراج جميع النفقات و الإرادات العامة المقررة خلال السنة المقبلة في وثيقة واحدة أي عدم تعدد الميزانية
–مبدأ عمومية الميزانية : يتركز هذا المبدأ على إدراج كافة الإيرادات و النفقات العامة في ميزانية واحدة و تقوم على : عدم جواز خصم نفقات أي مصلحة من إيراداتها عدم تخصيص الموارد أي أن الدولة الميزانية الإجمالية التي تذكر فيها النفقات و الإيرادات .
–مبدأ تسوية الميزانية: أي انه يتم إعدادها لفترة مقبلة تقدر بسنة ( 01 سنة ) و هي فترة مألوفة .
–مبدأ توازن الميزانية: بقصديه تساوي النفقات و هذا المبدأ أصبح غير معمول به في الفكر المالي الحديث

 و تشمل القواعد الفنية لميزانية الدولة، مراحل الميزانية وقواعد تحضير الميزانية.

1. مراحل الميزانية:

 تمر ميزانية الدولة بأربعة مراحل هي:

* 1. مرحلة التحضير: تقوم السلطة التنفيذية بتحضير الميزانية أي بتحديد الخدمات العامة التي يتعين القيام بها في السنة المقبلة وتقدير النفقات والإيرادات العامة لهذه الخدمات، وقد يساهم مجلس الشعب أو البرلمان في التقديرات الممثلة لمكونات الجدول المحاسبي التقديري.
	2. مرحلة الإعتماد: يقوم البرلمان بمناقشة ماهو وارد في الميزانية بشأن الخدمات العامة ثم النفقات اللأزمة للقيام بهذه الخدمات وتقدير الإيراد العام اللأزم لتغطية هذا الإنفاق، وإذا أعتمدت الميزانية كان ذلك بمثابة إجازة للسلطة التنفيذية للقيام بتنفيذها.
	3. مرحلة التنفيذ: تبدأ ببداية السنة المالية التي تغطيها المزانية فتقوم الدولة بهيئاتها المختلفة بتحصيل الإيراد والإنفاق اللأزم لأداء هذه الهيئات لوظائفها المختلفة وعند التنفيذ يختلف مفهوم إعتماد البرلمان لمفردات الميزاينة:

 ۱- بالنسبة للإيرادات (الضرائب) يعتبر إعتمادها بواسطة البرلمان إلزامي للسلطة التنفيذية للقيام بتحصيلها.

 ۲- أما بالنسبة للقروض فإعتماد البرلمان لها يعني تحويل السلطة التنفيذية حق إصدار القرض، ولها أن تستعمل هذا الحق وفقا لما تمليه ظروف التحويل العام أثناء تنفيذ الميزانية.

 ۳- أما بالنسبة للنفقات فإعتماد البرلمان لها يعني تحديد حد أقصى يتعين على السلطة التنفيذية عدم تجاوزها كما لا يكون هناك ما يلزمها على إنفاق كل ما ورد في تقديرات الميزانية.

د- مرحلة الرقابة: لضمان حسن تنفيذ الهيئات العامة للميزانية تخضع هذه الهيئات للرقابة التي يختلف تنظيمها من بلد إلى آخر، ويمكن حصر صورها في:-

 1- رقابة إدارية: يقوم بها رؤساء المؤسسات والهيئات العامة على المرؤوسين، كما يقوم بها المفتشون الماليون التابعون للوزارة التي تسهر على تحضير الميزانية ومراقبة تنفيذها (وزارة المالية).

 2- رقابة قضائية: قيام المحاكم بالنظر في المخالفات التي تؤثر على سير لميزانية.

 3- رقابة تقوم بها هيئة مستقلة: كرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات (مصر).

 4- رقابة برلمانية: يقوم بها البرلمان عن طريق لجان المالية.

* أما من حيث التوقيت الزمني يمكن تقسيم الرقابة البرلمانية إلى:

 1- رقابة سابقة: تتم على جانب النفقات فقط، وتشمل عمليات المراجعة والرقابة قبل الصرف ، وقد تتولى عملية الرقابة قبل الصرف، وقد تتولى عملية الرقابة السابقة الأقسام المالية في كل وزارة أو تقوم بها هيئة خارجية تسمى رقابة المحاسب و المراجع وتتخذ الرقابة السابقة عدة أشكال:

* التصريح للبنك المركزي بوضع المبلغ الذي وافقت عليه السلطة التشريعية، تحت تصرف الوزارات للقيام بالإنفاق، وقد يشترط ذلك بموافقة الجهة المختصة عن كل عملية من الواجهة القانونية، وكذلك فحص المستندات الخاصة بكل عملية، والتأكد من أن العملية تمت فعلا. كما يجب فحص مستندات الصرف، وقد يطلق البعض على هذه الرقابة بالرقابة الوقائية.

 2- رقابة لاحقة: تبدأ بعد إنتهاء السنة المالية، وغلق الحسابات وتنظيم الحساب الختامي للدولة وتشمل النفقات والإيرادات معا، وتهدف إلى التأكد من أن السلطة التنفيذية قد قامت بتطبيق القوانين فعلا، وتأخذ عدة أشكال فقد يقتصر على كشف المخالفات المالية التي أرتكبت فعلا، وقد تشمل أيضا تقييم كفاءة الوحدات الإدارية، ودورها في إستخدام الأموال العامة لصرف النفقات وجمع الإيرادات.

* ومن حيث نوعية الرقابة يمكننا أن نفرق بين:

 1- رقابة حسابية: تقتصر على مراجعة الدفاتر والسجلات الحسابية والمستندات الخاصة بالصرف والتحصيل، ومدى تطابق الصرف للإعتمادات الممنوحة لكل بند من بنود الميزانية. وذلك لإكتشاف الغش والتزوير والمخالفات المالية الأخرى.

 2- رقابة تقييمية: لا تقتصر على التأكد من سلامة المستندات وتطبيق القوانين، وإنما تقوم لمحاولة إعطاء تقييم شامل للنشاط الحكومي ككل، والتأكد من تحقيق أهداف الميزانية الإقتصادية والإجتماعية، وغيرها، وهذه الرقابة من أحدث أساليب الرقابة المالية التي تم إتباعها بعد الحرب العالمية II وهي تهدف إلى معرفة كفاءة الحكومة في إدارة الأعمال، وإستغلالها للموارد الإقتصادية. بشكل فعال، وأصبحت الحاجة ملحة إلأى الرقابة التقييمية كأسلوب أساسي لمتابعة تنفيذ الخطة المالية ورسم الخطط الإقتصادية للسنوات القادمة.

1. قواعد تحضير الميزانية:

 هناك عدة قواعد عرفتها المالية العامة التقليدية تترجم الطبيعة الإدارية والسياسية للميزانية العامة.

* 1. مبدأ السنوية في الميزانية: وهذا متأتي من إجازة الميزانية عن طريق البرلمان ولإمكانية تحقيق الرقابة على ما يجيزه البرلمان، وهذا يتعين أن تكون الإجازة لفترة محدودة.
	2. مبدأ وحدة الميزانية: أي شمولها لكل التقديرات الإنفاقية والإيرادية، مهما صغر حجمها.
	3. عدم تخصيص إيراد معين لتغطية إنفاق معين: لأن ذلك قد يؤدي إلى الإسراف في حالة زيادة الإيراد على الإنفاق.

 في المالية الحديثة نشاهد تطور من حيث تطور الناحية الفنية يتمثل في التفرقة بين أعباء مالية عادية لمواجهة النشاط العادي، وأعباء غير عادية لمواجهة نشاط غير عادي، كذلك ظهرت ميزانيات تتعلق ببعض أنواع النشاط الغقتصادي وتلحق بالميزانية العامة، وتسمى بالميزانيات الملحقة، وهذه الميزانيات تشمل ميزانيات بعض الهيئات التي تتمتع بإستقلال نسبي في إذارتها، وهي تضم إيرادات ونفقات الهيئة، في وثيقة ملحقة بالميزانية العامة ويضاف الفائض والعجز في الميزانية الهيئة إلى الميزانية العامة.

 ورغم أن الميزانية الملحقة تمثل خروجا عن مبدأ عدم التخصص.إلا أن الحكمة من إيجادها تتمثل في الظروف الخاصة بنشاط بعض الهيئات التي تستلزم إدارة خاصة عن إدارة الهيئات العامة الأخرى.

 د- توازن الميزانية: يستلزم توازن الميزانية مساواة تقدير النفقات والإيرادات العامة أي التوازن بين جانبي الميزانية، وهذا ما نادت به النظرية التقليدية هادفة إلى أن:

١- حسن الإدارة المالية يستلزم التوازن بين جانبي الميزانية .

٢- الرغبة في تفادي مخاطر حدوث عجز في الميزانية، وهذه الفكرة كانت تجد أساسا لها عندما كان دور الدولة مقتصرا على ضمان السير العادي للمرافق العامة في أضيق الحدود.

 وبعد أن أصبحت الميزانية محلا لتطور صاحب تطور دور الدولة في الحياة الإقتصادية ومسؤوليتها على تحقيق التوازن العام،(توازن الإقتصاد الوطني بقطاعية الخاص والعام) يصبح الكلام عن التوازن المالي غير مقبول، ففي الكساد يتعين على الدولة زيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الإنفاق العام حتى ولو أدى ذلك إلى تحقيق عجز في الميزانية، وفي حالة الرواج إذا ما لزم التخفيف من الضغط التضخمي عن طريق الحد من الزيادة في الطلب الكلي الفعال، وذلك بالحد من إنفاق الدولةحتى ولو خلق ذلك الفائض في ميزانية الدولة.

- ومؤدى ذلك إلى إنشغال الدولة بمحاولة تحقيق التوازن الإقتصادي العام عبر الدورة الإقتصادية بمراحلها المختلفة وهنا تصبح الميزانية أداة الدولة في تنفيذ السياسة اللأزمة لذلك، ومن ثم تخضع التوازن المالي للدولة لمتطلبات التوازن الإقتصادي ويصبح التوازن السنوي للميزانية أمر يصح الحرص عليه إلا إذا مكنت ظروف الإقتصاد الوطني من ذلك إذ تصبح السيادة بفكرة التوازن الدوري وليس التوازن السنوي للميزانية.